الصباح الاقتصادية
12
العدد 2565 - السنة التاسعة
الجمعة 7 ذي الحجة 1437 - الموافق 9 سبتمبر 2016
Friday 9 September 2016 - No.2565 - 9th Year

طبقا للتقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية

3 أسباب تفتح الطريق لاتفاق كبار منتجي النفط على تجميد الإنتاج

■ وصول المنتجين بالفعل إلى مستويات قياسية والوضع المالي لدول «أوبك» والتوقعات بزيادة الطلب من قبل المصافي عالميا استعداداً للشتاء

■ العديد من الدول الأعضاء زادت تدريجيا إنتاجها منذ بداية 2015 فأصبح إنتاج «أوبك» الآن 40 مليون برميل في اليوم

■ التجميد سيشكل دعما أقوى للأسعار ويجعلها ترتفع فوق مستوى 50 دولارا للفترة المتبقية من العام

■ معوقات الاتفاق : بعض الدول كإيران والعراق ونيجيريا تريد زيادة إنتاجها إضافة إلى غموض الموقف الروسي

نيجيريا وليبيا والعراق وايران ارتفعت مستويات انتاجها

أكد تقرير اقتصادي متخصص ان هناك ثلاثة أسباب من شانها توجه كبار منتجي النفط من خارج وداخل منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» ، الى اتفاق بشان تجميد الانتاج عند مستويات معينة ، خلال اجتماع غير رسمي من المقرر عقده في سبتمبر المقبل بالجزائر.

واوضح التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، والذي خص بنشره «كونا» امس ، أن هذه الاسباب الثلاثة هي وصول منتجي النفط بالفعل إلى مستويات قياسية والوضع المالي لدول أوبك بعد تراجعات كبيرة في الإيرادات النفطية ، منذ انهيار اسعار النفط العالمية باكثر من 60 في المئة قبل عامين ، اضافة الى التوقعات بزيادة الطلب من قبل المصافي عالميا لفصل الشتاء وهو ما يدعم اسعار النفط بشكل قوي.

وبين انه لا تزال مسالة الاتفاق على تجميد الإنتاج امر غير واضح للسوق ، وذلك لوجود عدد من الأسباب التي ترجح تجميد الإنتاج ، ولكن هناك اسبابا اخرى ترجح عدم اتفاق الدول المنتجة ، سواء داخل أوبك او خارجها على تجميد الإنتاج.

واكد انه من دوافع التوجه نحو تجميد الإنتاج وصول منتجي النفط بالفعل إلى مستويات قياسية لا يستطيعون الإنتاج فوقها بسهولة ، ومن بين هؤلاء المنتجين المملكة العربية السعودية التي ارتفع إنتاجها إلى مستوى قياسي في يوليو الماضي ، مسجلا 10,67 مليون برميل يوميا مقارنة مع 10,55 مليون برميل يوميا في يونيو الماضي وذلك وفق الأرقام التي قدمتها السعودية لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» .

وقال ان من بين الدول التي ارتفعت مستويات انتاجها في يوليو 2016 حسب تقرير اوبك ، مبينا ان معدل انتاج النفط الإيراني ارتفع في شهر يوليو إلى 3,629 مليون برميل يوميا ، في حين ضخ العراق 4,632 مليون برميل يوميا من النفط الخام في يوليو.

اضاف ان العديد من دول اوبك زادت تدريجيا إنتاجها منذ بداية عام 2015 ، فاصبح إنتاج أوبك الآن حوالي 40 مليون برميل في اليوم ، بعد ان كان إنتاج أوبك حوالي 36,66 مليون برميل عام 2014.

وبين التقرير انه «في الوقت ذاته ارتفع إنتاج النفط في روسيا خلال يوليو 2016 ، مسجلا سلسلة من الارتفاعات بلغت 24 شهرا على التوالي ، في إشارة جديدة على تخمة الإمدادات من الخام حول العالم . واعلنت وزارة الطاقة الروسية ان إنتاج البلاد من النفط قد ارتفع بنسبة 1,8 في المئة ليسجل 10,85 مليون برميل يوميا في يوليو 2016 ، مقارنة بنفس الفترة من عام 2015».

ولفت الى انه من دوافع التوجه نحو تجميد الإنتاج الوضع المالي لدول أوبك جميعها «مع اختلاف حدة الأثر» من تراجعات كبيرة في الإيرادات النفطية طيلة العامين الماضيين ، منذ انهارت أسعار النفط العالمية باكثر من 60 في المئة.

واوضح ان هناك توقعات بهبوط إيرادات الصادرات النفطية لأوبك عام 2016 بكامله بنسبة 15 في المئة لتصل إلى 341 مليار دولار ، وبذلك تواصل تراجعها للعام الثالث على التوالي «ومن المحتمل تسجيل ادنى مستوياتها في اكثر من 10 سنوات ، قبل ان ترتفع في 2017».

وقال ان من دوافع التوجه نحو تجميد الإنتاج أيضا تلك التوقعات بزيادة الطلب من قبل المصافي عالميا ، استعدادا لفصل الشتاء «اذ ستلقى اسعار النفط دعما قويا بفضل الطلب . ولهذا فإن تجميد الإنتاج سيشكل دعما اقوى للاسعار ، ويجعلها ترتفع فوق مستوى 50 دولارا للفترة المتبقية من العام».

وحول دوافع عدم التوجه لاتفاق بشان تجميد الإنتاج ، ذكر التقرير انه على الرغم من ان الكثيرين يتوقعون احتمال التوصل لاتفاق حول تجميد الإنتاج ، فإن هناك من يستبعد ذلك بقوة ، ويؤكد ان هناك رياحا معاكسة وتحديات لوجيستية تواجه التوصل لمثل هذا الاتفاق.

واشار الى ان من اهم اسباب توقعات عدم التوصل لاتفاق بشان تجميد الإنتاج ارتفاع أسعار النفط عما كانت عليه بداية العام ، واستمرار التوقعات بالارتفاع ، «فقد عادت أسعار النفط مجددا ، استنادا إلى أساسيات السوق من عرض وطلب ، ووسط توقعات باستقرار الأسعار في نطاق 40 إلى 50 دولارا للبرميل في المدى القريب».

أضاف انه «رغم استمرار زيادة العرض مقابل الطلب في السوق إلا أن الأسعار لا تتعرض لضغوط شديدة للهبوط ، بسبب نقص الانتاج الكبير من نيجيريا وشبه غياب النفط الليبي عن السوق» ، متوقعا أن تشهد الشهور القادمة حتى النصف الأول من العام المقبل تحسنا في الأسعار ، مع وجود علامات بانخفاض المعروض من خارج أوبك إضافة لتقلص كمية مخزونات النفط عالميا مع ارتفاع تكاليف تخزينه.

واشار الى انه من أسباب توقعات عدم التوصل لاتفاق بشان تجميد الإنتاج ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط ، رغم تراجع الأسعار خلال الفترة الماضية «فإلى جانب ارتفاع عدد منصات النفط الأمريكية وتزايد الإنتاج في العديد من الدول المنتجة للنفط الأعضاء في أوبك ، فقد أسهم ذلك في دعم تراكم قدر كبير من مراكز البيع عبر صناديق التحوط».

وقال انه بعد عودة أسعار النفط إلى 50 دولارا للبرميل ، من غير المرجح أن تعمد أوبك إلى اتخاذ أي إجراء في الاجتماع المزمع عقده أواخر سبتمبر الجاري في الجزائر.

واشاد بانه من اسباب توقعات عدم التوصل لاتفاق بشان تجميد الإنتاج عدم تمكن دخول كل دول أوبك في أي اتفاق للتجميد ، حيث ان هناك دولا في المنظمة الدولية تريد زيادة إنتاجها مثل إيران والعراق ونيجيريا ، اضافة الى غموض الموقف الروسي من الاتفاق.

أغلقت في جلسة الخميس على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

ضغوط بيعية وشائعات وعمليات تجميع أبرز سمات البورصة خلال هذا الأسبوع

■ وتيرة السوق ستتغير بعد العطلة لأن معظم حركة المتعاملين والمحافظ المالية والصناديق تنشط في نهاية الشهر الجاري

■ كبريات المجموعات الاستثمارية ستعود بثقلها خلال المرحلة المقبلة لاسيما التي تدور حولها محفزات ايجابية

سوق الكويت للأوراق المالية

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولاته أمس الخميس على ارتفاع مؤشراته الرئيسية الثلاثة ن بواقع 16,02 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5429 نقطة وب 0,71 نقطة للوزني و0,69 ل (كويت 15).

من جهة أخرى رأى اقتصاديان كويتيان أن تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية شهدت خلال تعاملات هذا الأسبوع ضغوطات بيعية وشائعات وعمليات تجميع ، ما ساهم في تراجع المؤشرات المتعلقة بالقيم والكميات وأعداد الصفقات.

وأوضح الاقتصاديان في لقاءين متفرقين مع «كونا» أن الوتيرة التي سار عليها السوق ستتغير حالها بعد انقضاء عطلة عيد الأضحى ، لأن معظم حركة المتعاملين والمحافظ المالية والصناديق الاستثمارية تنشط في نهاية سبتمبر الجاري.

وتوقعا أن تعود كبريات المجموعات الاستثمارية بثقلها خلال المرحلة المقبلة لاسيما التي يدور حولها محفزات ايجابية ، كما الحال على مجموعة «الاستثمارات الوطنية» التي شهدت معظم أسهمها نشاطا لافتا أمس ، بسبب تطورات اتمام صفقة بيع «أمريكانا» ، ما انعكس على مجموعات اخرى.

وقال المحلل المالي حمد الهاجري إن تعاملات السوق في بداية الأسبوع كانت منصبة نحو الأسهم متدنية القيمة والخاملة ، التي لا تتخطى قيمها السعرية 50 فلسا ، في حين ظهر اقبال على الاسهم التشغيلية في نهاية جلسات الاسبوع ، لاسيما على اسهم المصارف والخدمات والاتصالات.

اضاف الهاجري أن السوق مازال يعاني المحفزات التي تعيد اليه النشاط السابق ، بسبب غياب صناع السوق الحقيقين الذي ذهب كثير منهم الى اسواق خليجية للظفر بفرص افضل ، ومن ثم العودة الى السوق الكويتي مرة اخرى.

من جهته قال المحلل المالي محمد الطراح إن كل التوقعات كانت تصب في اتجاه التراجعات ، نظرا لايقاف خدمات المشتقات علاوة على فترات الاجازات التي مرت على السوق بداية من قبل رمضان إلى الآن ، وكلها لا تعطي اي مستثمر الولوج بكل ثقله في مجريات الحركة.

اضاف الطراح أن الحراك الذي ستشهده مجموعة «الاستثمارات الوطنية» سيكون العامل الأبرز للأداء العام خلال فترة ما بعد عيد الاضحى ، حيث ستنتعش التداولات على اسهمها والجهات المرتبطة بها ما سيدفع باقي المجموعات للتحرك مثل مجموعة السلام وايفا وغيرهما.

وبالنظر على الاقفالات مع نهاية التعاملات أمس نجد أن هناك شركات حظيت بارتفاعات مثل (اموال) و(رمال) و(المصالح ع) و(الرابطة) و(انوفست) على خلاف الشركات التي كانت تحت وطاة الضغوطات ، ومنها (عربي قابضة) و(التعمير) و(سنرجي) و(وثاق).

اما الشركات التي احتلت قائمة الأكثر تداولا فتضمنت أسهم شركات (ساحل) و(المدن) و(هيتس تليكوم) و(بوبيان دق) (المال).

«هيئة الشراكة» تتسلم عروض 3 تحالفات لمشروع معالجة نفايات «كبد»

اعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية امس ، تسلمها عروض المستثمرين المؤهلين في ثلاثة تحالفات لمشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة في موقع «كبد».

وقالت الهيئة في بيان صحافي خصت به «كونا» ان التحالفات الثلاثة التي تم تأهيلها للمشاركة في المنافسة على المشروع ، هي تحالف يضم شركة كونستركسيون اندستريال دي لي ميديتران «سي.ان.اي.ام» وشركة الخليج للاستثمار «مجموعة المزاء».

اضافت ان التحالف الثاني ضم كلا من شركة «اي.في.ان» اموبلهولدينغ وبيتريس وشركة الاستشارات المالية الدولية وشركة «كي.سي.سي» للهندسة والمقاولات وشركة «ستيتموتر بابكوك للبيئة اس.بي.ايه» ، في حين ضم التحالف الثالث كلا من شركة سويز للبيئة «اس.ايه.اس» وشركة «ابتكو كوربريشن» وشركة الخرافي ناشيونال.

وبينت الهيئة ان مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة يتضمن اعمال تصميم وبناء وتمويل وتشغيل مصنع لمعالجة النفايات البلدية الصلبة ، وتحويلها إلى طاقة كهربائية ، عن طريق استخدام المحارق وطمر الرماد المتبقي من المحارق في مردم نفايات صحية.

وذكرت ان المشروع يقع في منطقة كبد على بعد 35 كيلومترا من مدينة الكويت ، وتقدر مساحته الإجمالية بحوالي 500 الف متر مربع ، موضحة انه تم تحديد فترة الاستثمار في المشروع بـ25 سنة ، إضافة الى 35 شهرا لأعمال التصميم والبناء.

■ مساحته الاجمالية 500 الف متر مربع وتحديد فترة الاستثمار بـ 25 سنة إضافة الى 35 شهرا لأعمال التصميم والبناء

واوضحت ان المشروع يهدف أساسا الى حماية البيئة والموارد الطبيعية ، وتقليص استنزاف وهدر الأراضي في المرادم ، وتوفير مصادر بديلة للطاقة لتستفيد منها جهات الدولة ، فضلا على سعي المشروع إلى التقليل من استهلاك المياه نظرا لارتفاع تكلفة انتاج المياه في الكويت.

وأشارت الهيئة إلى ان مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة ، يعد من أهم مشاريع البنية التحتية التي تسهم في تحسين نظام معالجة النفايات البلدية الصلبة في الكويت ، الى جانب ما يترتب عليه من تطوير وتحسين في الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ، اذ تعتمد آلية العمل في المشروع على تكنولوجيا حرق النفايات وتحويلها إلى طاقة كهربائية. يذكر ان هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تأسست عام 2008 ، تهدف الى تحفيز دور القطاع الخاص في المشروعات ذات الطابع التنموي عبر برنامج مشروعات الشراكة ، استكمالا للدور الذي يقوم به هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة. وبهدف قانون تأسيس الهيئة الى تعزيز وتمكين الاطار المؤسسي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتوسيع نطاق الفوائد الناتجة عن تلك المشاريع ، فيما حدد القانون مهام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديد مهامها ومسؤولياتها.

أكدت أنها منحت صفة الضبطية القضائية لعدد من المفتشين الجدد

«التجارة» تدعو المستهلكين إلى الانتباه للأسعار ومقارنتها قبل الشراء

شعار الحملة

أطلقت وزارة التجارة والصناعة أمس ، حملة وطنية توعوية لجمهور المستهلكين ، تسلط الضوء فيها على عدة جوانب منها عدم ارتباط رفع سعر البنزين بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

ودعت الوزارة في بيان صحافي جمهور المستهلكين الى ان يكونوا شركاء فاعلين في هذه الحملة ، من خلال مراقبتهم اسعار السلع ، والبحث عن المنتجات البديلة للسلعة مرتفعة الثمن ، في حال وجود ارتفاع في السعر لدى الشركة او المطعم او اي محل تجاري او منفذ بيع.

وناشدت الوزارة المستهلكين بتعزيز التعاون مع مفتشيها ، من خلال الاتصال على الخط الساخن رقم 135 في حال وجود اي عمليات غش تجاري او ارتفاع في أسعار السلع.

وحذرت «من تسول له نفسه التلاعب بأسعار السلع» ، بان قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك سيكون لهم بالمرصاد ، مؤكدة عدم التهاون في اعداد محاضر الضبطيات للمخالفين وتحويلهم للنيابة التجارية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهم.

واشارت الى انها منحت صفة الضبطية القضائية لعدد من المفتشين الجدد اضافة الى تجديد الضبطية لعدد من المفتشين وذلك حتى يتسنى لهم القيام بدورهم في احباط عمليات الغش تجاري او الارتفاع المصطنع في اسعار السلع.